جُمْهُورِيَّةُ العِرَاقِ

دِيوَانُ الوَقْفِ الشِيْعِيّ

تُرَاثُ الحِلَّةِ

مَجلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الحِلِّيِّ

تَصْدُرُ عَنِ

العَتَبَةُ العَبَّاسِيَّةُ المُقَدَّسَةُ

قِسْمُ شُؤُونِ المَعَارِفِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالإِنْسَانِيَّةِ

مَرْكَزُ تُرَاثِ الحِلَّةِ

مُعتَمَدَةٌ لأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيَّةِ

السَّنَةُ (الخامسة) / المجَلَّدُ (الخامس) / العَدَدُ (السادس عشر)

ذي القعدة ١٤٤١هـ / حزيران ٢٠٢٠م

العتبة العباسيَّة المقدَّسة.قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة. مركز تراث الحِلَّة.

تراث الحِلَّة : مجلَّة فصليَّة محكَّمة تُعنى بالتراث الحِلِّي / تصدر عن العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة مركز تراث الحِلَّة.- الحِلَّة/ العراق : العتبة العباسيَّة المقدَّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة، مركز تراث الحِلَّة، ٢٠١٤-

مجلَّد : إيضاحيَّات ؛ ٢٤ سم

فصليَّة.-السنة الخامسة، المجلَّد الخامس، العدد السادس عشر (حزيران ٢٠٢٠)-

ردمد: 2412.9615

يتضمَّن إرجاعات ببليوجرافيَّة.

النصّ باللغة العربيَّة ؛ ومستخلصات باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

١ . الحِلَّة (العراق)--تاريخ--دوريَّات. ٢ . الحِلَّة (العراق)--الحياة الفكريَّة--دوريَّات. أ. العنوان

LCC : DS79.9.H55 A8374 2020 VOL.5 NO. 16

DDC : 956.747

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة

اختلاف الرواية اللغويَّة وأثره في اتِّساع أوجه الدلالة النحويَّة نصوص من شرح نهج البلاغة لميثم البحرانيّ (ت ٦٧٩هـ) أنموذجًا

Difference in Linguistic Narration and its Effect on The Expansion of Grammatical Connotations Texts from Sharh Nahj Al-Balaghah by Mitham Al-Bahrani (D.679 A.H.) As a Sample

أ.د. هاشم جعفر الموسويّ

جامعة بابل/كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

Prof. Dr. Hashem Jaafar Al-Mousawi

University of Babylon/College of Education for Human Sciences

ملخَّص البحث

لا شـكَّ في أنَّ الأوجه الإعرابيَّة تتعدَّد، وتتغاير دلالاتها تبعًا لاختلاف رواية نظم تركيب الـكلام، ويتَّضح منه أنَّ ألفاظًا كثيرةً في بعض التراكيب العربيَّة قد تُعرَب بأكثر من وجه، وهو باب من أبواب سعة العربيَّة وثراء دلالاتها.

والبحـرانيّ أبو الفضل كمال الديـن مَيْثَمُ بنُ عليٍّ بن مَيْثَم بـن المُعلَّى (ت ٦٧٩هـ)، من علماء البحرين الوافدين إلى الحِلَّة، وقد أكثر في شرحه على النهج من ذكر اختلافات الروايـات، واجتهد في محاولة التوفيق بينها، وترجيح بعضها على بعض، بما توافر له من أدلَّـة معتبرة، أهمّها أنَّ الرواية هي الثابتة في النسـخة الخطيَّـة لجامعها الشريف الرضيّ، ولاسـيَّما إذا علمنا أنَّ النسـخة التي اعتمد عليها البحرانيُّ هي نسـخة المصنِّف، كما أقرَّ بذلـك المحقِّقون، فضـلًا عن اعتماده على الأدلَّـة اللغويَّة التي تتَّجـه بالرواية إلى أقرب المعاني المرادة في النصِّ.

وهـذا البحـث يحـاول الكشـف عن هـذه المطالـب، باسـتقراء جملـةً صالحة من النصـوص التـي وردت في شرح نهـج البلاغة للبحـرانيّ مصرَّحًا فيهـا بذكر اختلاف الروايـات اللغويَّة، وما يسـتتبع ذلك من اتِّسـاع أوجـه الدلالات النحويَّـة المبنيَّة على تعاقـب العلامـات الإعرابيَّة ، وما ينتج عـن ذلك من إمكان ترجيـح رواية لغويَّة على رواية أخرى ، وسـتترتَّب النصوص المدروسـة في البحث بحسـب أسـبقيَّة ورودها في الشرح.

Abstract

There is no doubt that the syntactic aspects are numerous, and their connotations vary according to the difference in the narration of the systems of speech synthesis, and it is evident from it that many words in some Arabic compositions may be translated in more than one way, and it is one of the sections of the amplitude of Arabic and the richness of its connotations.

And Al-Bahrani Abu Al-Fadl Kamal Al-Din Maytham bin Ali bin Maytham bin Al-Mualla, D. 679 AH., from Bahrainian scholars who comes to Hilla, And in his explanation of (Al-Nahj), he mentioned the differences in the narrations, and worked hard to try to reconcile them, and give priority to some of them with the available evidence, the most important of which is that the hadith is the constant in the written version that Al-Sharif Al-Radi compiled, Especially if we know that the version on which Al-Bahrani relied is the copy of the compiler, as acknowledged by the authors, in addition to his reliance on the linguistic evidence that directs the hadith to the closest meaning of the text.

This research tries to uncover these demands by extrapolating a valid sentence from the texts mentioned in (Sharh Nahj Al-Balaghah) by Al-Bahrani, in which the difference in linguistic narratives is stated, and the consequent expansion of the grammatical connotations based on the succession of syntactic signs, and the resulting possibility of weighting a linguistic narration. According to another narration, and the texts studied in the research will be arranged according to the precedence of their inclusion in the explanation.

توطئة

إنَّ اختلاف الروايات في الكلام المنقول عن الإمام عليّ عليه السلام أمرٌ ثابتٌ، تبعًا لتمايز قوَّة حافظة الرواة، وقد صرَّح به الشريف الرضيّ نفسه، فقال: «رواياتُ كلامِهِ عليه السلام تختلفُ اختلافًا شديدًا...»[1]، ومن أمثلة ما أورده من مصاديق ذلك، ما ذكره بعد إيراد كلام الإمام عليه السلام في الخوارج: (أصابَكُم حاصِبٌ، ولا بَقِيَ مِنكُمْ آبِرٌ)[2]، قال: «قوله عليه السلام (ولا بَقِيَ مِنْكُمْ آبِرٌ) يُروى على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون كما ذكرنا (آبر) بالراء، من قولهم: رجل آبِرٌ، للذي يأبُرُ النَّخلَ، أي: يُصلِحُه، ويروى (آثِرٌ) بالثاء- بثلاث نقط- يُراد به الذي يَأثُر الحديثَ، أي: يرويه ويحكيه، وهو أصحُّ الوجوه عندي، كأنَّه عليه السلام قال: لا يبقى منكم مُخبرٌ، ويُروى (آبِزٌ)، بالزاي المعجمة، وهو الواثِبُ»[3].

وعلى هَدْي الشريفِ الرضيّ، سار شرَّاحُ النهج في استقراء الاختلافات التي ترِد في ضبط الألفاظ، وفي العلامات الإعرابيَّة، وفي تراكيب الكلام، اعتمادًا على الاختلاف بين نسخ النهج الكثيرة التي كتبها القدماء، بدءًا من نسخة الرضيّ، وهذه النسخ محفوظة اليوم في مدن الهند وإيران ودمشق والقاهرة وغيرها[4]، ثُمَّ شرعوا في مقابلة الروايات المختلفة في هذه النسخ، وبيان سبب اختلافها، فعزوا بعض الاختلاف إلى تحريف النسَّاخ، وقبلوا بعض الروايات، وحاولوا توجيهها بذكر وجهٍ مقبولٍ لها في العربيَّة.

والبحرانيّ «أبو الفضل كمال الدين مَيْثَمُ بنُ عليٍّ بن مَيْثَم بن المُعلَّى، ت ٦٧٩هـ، من علماء البحرين الوافدين إلى الحِلَّة»[5]، وهو ممَّن أكثر في شرحه على النهج من ذكر

اختلافات الروايات[٦]، واجتهد في التوفيق بينها، وترجيح بعضها على بعض بما توافر له من أدلَّة معتبرة، أهمّها أنَّ الرواية هي الثابتة في النسخة الخطيَّة لجامعها الشريف الرضيّ، ولاسيَّما إذا علمنا أنَّ النسخة التي اعتمد عليها البحرانيّ هي نسخة المصنِّف، كما أقرَّ بذلك المحقِّقون، فضلًا عن اعتماده على الأدلَّة اللغويَّة التي تتَّجه بالرواية إلى أقرب المعاني المرادة في النصِّ[٧].

وهذا البحث يحاول الكشف عن هذه المطالب، باستقراء جملةً صالحة من النصوص التي وردت في شرح نهج البلاغة للبحرانيّ مصرَّحًا فيها بذكر اختلاف الروايات اللغويَّة، وما يستتبع ذلك من اتِّساع أوجه الدلالات النحويَّة المبنيَّة على تعاقب العلامات الإعرابيَّة، وما ينتج عن ذلك من إمكان ترجيح رواية لغويَّة على رواية أخرى، وستترتَّب النصوص المدروسة في البحث بحسب أسبقيَّة ورودها في الشرح:

١. في قوله عليه السلام في فضل القرآن الكريم: «كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ، مُبَيِّنًا حَلاَلَهُ وحَرَامَهُ... بَيْنَ مَأْخُوذٍ مِيثَاقُ عِلْمِهِ، ومُوَسَّعٍ عَلَى اَلْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ... وبَيْنَ وَاجِبٍ بِوَقْتِهِ، وزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، ومُبَايَنٌ بَيْنَ مَحَارِمِهِ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْعَدَ عَلَيْهِ نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أَرْصَدَ لَهُ غُفْرَانَهُ»[٨].

وردت رواية (مباين) في نسخ النهج بين الرفع والجرِّ، وقد أعرب البحرانيّ (مباين) بالجرِّ، عطفًا على المجرورات قبله، ورأى أنَّ في جرِّه تلطُّفًا في المعنى، ذلك أنَّ «المحارمَ لـمَّا كانت هي محالّ الحكم المُسَمَّى بالحُرْمَةِ، صارَ المعنى: بين حكمٍ مباينٍ وبين محالّه، وهو الحرمة»[٩]. وإنَّما قدَّرَ (بينَ حكمٍ) قبلَ (مباينٍ) ليصحَّ جرُّه، وأوَّل (محالّه) بالحرمة؛ ليقرَّ التعدُّد في معنى (مباين) على سبيل الحكم وضدِّه، وبذا صحَّ عند البحرانيّ وجه

جرِّ (مباين) عطفًا على المجرورات قبله، ليتَّصل بمعنى ما سبقه؛ لأنَّ ما قبله من أحكامِ القرآن الكريمِ المذكورة تحمل المعنى وضدَّه، أو المعنى ونقيضَه.

وهو برأيه هذا مخالفٌ لرأي ابنِ أبي الحديد قبله، الذي ذهب إلى وجوب إعراب (مباين) بالرفع، على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو مباين)، ومَنَعَ إعرابَ الجرِّ؛ لأنَّه مقطوعٌ عمَّا قبله في المعنى، واستدلَّ على رأيه بأنَّ الأحكام التي سبقت ذكر «**مُبَايَن بَيْنَ مَحَارِمِهِ**» تستدعي الشيء وضدّه، كقوله عليه السلام: «**بَيْنَ مَأْخُوذٍ مِيثَاقُ عِلْمِهِ، ومُوَسَّعٍ عَلَى اَلْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ**»، أو تستدعي الشيء ونقيضه، كقوله عليه السلام: «**وبَيْنَ وَاجِبٍ بِوَقْتِهِ، ورَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ**»، أمَّا «**مُبَايَنٌ بَيْنَ مَحَارِمِهِ**» فلا يستدعي ضدًّا له أو نقيضًا، إذ إنَّ القرآن غير مقسوم قسمَين، مباين بين محارمه وغير مباين، وهذا القول لا يجوز[١٠].

وقد تابع البحرانيّ حبيبُ الله الخوئيّ، فأعرب (مباين) بالجرِّ عطفًا على ما سبقه بتقدير: (بين مباين وبين محارمه)، ولم يقدِّر(حكم) مع مباين، بل اكتفى بتقدير(بين) محذوفة وحدها، ونقد على ابن أبي الحديد رأيه ووصفه بالوهم، مستدلًّا «بأنَّ القرآن الكريم ليس منحصرًا في المباين، بل بعضُه جدلٌ، وبعضُه قَصَصٌ، وبعضُه مَثَلٌ، وبعضه أحكامٌ، وبعضه ترغيبٌ، وبعضه ترهيبٌ، كما أنَّ بعضَه مباينٌ بين محارمِه إلى غيرِ ذلك ممَّا اشْتَمَل عليه»[١١].

وأثبت أيضًا أنَّ (بين) المقدرةَ هنا مضافةٌ إلى شيءٍ يقومُ مقامَ شيئَين، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ**﴾[١٢]، وفي قول امرئ القيس[١٣]:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ

بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحومَلِ

والشاهد فيه: إضافة (بين) إلى متعاطفين بالفاء، والأصل أن يعطف بالواو لا بالفاء[١٤]، إذ يصحُّ هنا تقدير (بين) المحذوفة قبل (مباين)؛ لأنَّه شيءٌ يقومُ مقامَ شيئَين[١٥].

وأمَّا التستريّ فخالف ما ذهب إليه البحرانيّ والخوئيّ، وأغلظ عليهما القولَ، واختار رأي ابن أبي الحديد في وجوب رفع مباين، ومَنْعِ جرِّه، فقال: «أمَّا ما قاله ابنُ مَيثم: ففيه تكلُّفٌ لا تلطُّفٌ، و أمَّا ما قاله الخوئيُّ فخبطٌ؛ لأنَّ ما قاله صحيحُ جواز إضافة (بين) إلى (محارمه) من دون عطفٍ عليه، وأمَّا (مباين) فيجب إمَّا رفعُه- كما قال ابنُ أبي الحديد- وإمَّا تقدير (بين) له، حتَّى يَصِحَّ جرُّه- كما قال ابن ميثم- وحيث ما قاله ابنُ ميثم تكلُّفٌ، لا يناسب كلامه عليه السلام، يَتَعَيَّنُ رَفْعُه»[١٦]، فـ(بين) التي يصحُّ تقديرُها قبل (مُباين) هي (بين) التي قدَّرها البحراني؛ ليعلمَ إعراب الجرِّ في (مُباين)، ويصحَّ ربطُ الكلام بالمجروراتِ قبله، لا (بين) التي وسَّع الخوئي معناها فأضافها إلى شيءٍ يقوم مقام شيئَين وهو مُباين، فهذا عند التستريّ خبطٌ في فهم كلامه عليه السلام، ولا سيما أنَّ الرَّفعَ ظاهرُ المعنى، وهو ما يراه الباحث؛ لأنَّ وجه الرفع وجهٌ لا تكلُّفَ فيه من حيث الإعراب، ولا من حيث المعنى، فلا داعيَ إلى تخريجه على الجرِّ، وتأويل محذوفاتٍ مقدَّرةٍ لتحقيقِ صلة المعنى مع ما سبقه.

٢. في قوله عليه السلام في صفة من يتصدَّى للحكم بين الأمَّة وليس لذلك بأهل: «قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهُ اَلنَّاسِ عَالِمًا، ولَيْسَ بِهِ، بَكَّرَ فَاسْتَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ، مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ»[١٧].

وردت روايتان في اللفظ (جمع) الوارد في النصِّ العلويّ: الأولى بالتنوين، والأخرى بلا تنوين، والذي يهمنا منها رواية التنوين، إذ اُختُلِفَ في المحلِّ الإعرابيّ للجملة الواقعة بعد النكرة المنوَّنة على رأيَيْنِ:

أحدهما: رأي ابن أبي الحديد، أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعد (جمعٍ) المنون صفة له؛ لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات، وأنَّ (ما) في هذه الجملة موصولة ومحلّها الإعرابيّ أنَّها مبتدأ خبره (خيرٌ)، أمَّا صلة الموصول، فجملة «الفعل قل، وفاعله الضمير المقدَّر»[١٨].

وبيَّن البحرانيُّ أنَّ المصدر (جَمْع) قد اسْتُعْمِلَ في موضع اسم المفعول، أي: (المجموع)[١٩]، وعلى هذا يعود الضمير المستتر في (قلّ) على (المجموع) المفهوم من المصدر (جَمْع) بمعنى: (من مجموعٍ الذي قلَّ المجموع منه خيرٌ ممَّا كثر منه).

والرأي الآخر: رأي حبيب الله الخوئيّ، أنَّ الجملة الواقعة بعد(جمعٍ) المنوَّن بدلٌ منه، وأنَّ الضمير في الفعل(قلَّ) عائدٌ على الاستكثار المفهوم من الفعل(استكثر)، فيكون المعنى عنده: «من استكثار جمعٍ الذي قلَّ الاستكثار منه خيرٌ ممَّا كثر منه»[٢٠].

وتوجيهه لإعراب الجملة الاسميَّة مردود؛ لإجماع النحويِّين على إعراب الجمل بعد النكرات صفات[٢١]، ولما في رأيه من التكلُّف في تقدير ما يعود عليه الضمير، وعليه يكون رأي ابن أبي الحديد والبحرانيّ أولى بالقبول؛ ذلك أنَّهما يذهَبان إلى أنَّ الفاعل في (ما) يعود على (المجموع أو الاستكثار)، وأنَّ عودته على الاسم الموصول أولى كما يرجِّح النحويُّون؛ لأنَّه الأقرب.

٣. ومن قول للإمام عليه السلام يصف خلق الكواكب: «جَعَلَ نُجُومَها أعلامًا يَستدِلُّ بها الحيرانُ في مُختَلَفِ فِجَاجِ الأقطارِ. لم يمنعْ ضوءَ نورِها ادلهامُ سُجُفِ اللّيلِ المُظلمِ، ولا استطاعت جلابيبُ سوادِ الحنادسِ أنْ تَرُدَّ ما شاعَ في السَّماواتِ من تلالُؤِ نورِ القمرِ»[٢٢].

وردت رواية رفع (ادلهام) في أكثر نسخ النهج، لذا اعتدَّ بها الشرَّاح، لكنَّ البحرانيّ التمس وجهًا لرواية النصب، وعنده أنَّ (ادلهام) مفعول به، و(ضوء نورها) مرفوع على

أنَّه الفاعل، وقد بيَّن البحراني أنَّ الإعراب على رواية النَّصب يلزم منه مقابلةٌ بين الضياء والظلام، «فنورُ القمر والنجوم لا يمنعه من الوجود والتحقُّق ظلمةُ الليل، بل يتعاقبان بحسب تعاقب أسبابهما المنتهية إلى قدرة الصانع الحكيم»[٢٣]، وسمَّى ابن أبي الحديد – قبله– هذه المقابلة (ازدواجًا)، ورأى أنَّ هذه الرواية «أحسن في صناعة الكتابة، لمكان الازدواج، أي: لا القمرُ ولا الكواكبُ تمنعُ الليلَ من الظلمة، ولا الليلُ يمنعُ الكواكبَ والقمرَ من الإضاءة»[٢٤].

والرواية المشهورة برفع (ادلهام) على الفاعليَّة، ونصب (ضوء نورها) على المفعوليَّة[٤]، واستحسن الراونديّ «أن يكون (ادلهام) مرفوعًا؛ ليكونَ فاعلَ (لم يمنع)، و(ضوء نورها) مفعوله؛ ليكون المعنى مزدوجًا لما بعده»[٥]. وفهم ابن أبي الحديد من هذا أنَّ رفع (ادلهام) يلزم منه أن يكون لازِمَا اللَّيلِ– ادلهام السجف وجلابيب السواد– هما الفاعل في الحالتَين. والمعنى: لم يمنع ادلهامُ سجف الليل ضوءَ نور النجوم، ولا استطاعت جلابيبُ سواد الحنادس منع تلألؤ نور القمر[٢٥]. وبيَّن البيهقيّ أنَّه: «إنَّما لم يصِحَّ من الظلمة أن تمنع نور الكواكب؛ لأنَّ الله تعالى قادر على أن يزيد في قدر أنوارها على قدر أجزاء الظلمة، وإنَّما يكون الشيء مانعًا لغيره لكثرة أجزائه، ففي أي جانب حصلت الكَثرةُ صار الآخر مغلوبًا»[٢٦].

٤. في قوله عليه السلام في توحيد الحقِّ سبحانه: «لَا يُشْمَلُ بِحَدٍّ، وَلَا يُحْسَبُ بِعَدٍّ وَإِنَّمَا تَحُدُّ الأَدَوَاتُ أَنْفُسَهَا، وتُشِيرُ الآلاَتُ إِلَى نَظَائِرِهَا، مَنَعَتْهَا (مُنْذُ) القِدَمِيَّةَ، وَحَمَتْهَا (قَد) الأَزَلِيَّةَ، وَجَنَّبَتْهَا (لَوْلَا) التَّكْمِلَةَ»[٢٧].

ذكر البحراني روايتَين لـ(القدميَّة، الأزليَّة، التكملة) هما: النصب والرفع[٢٨]، وترتَّب على كلٍّ منهما دلالة تخالف الأخرى. فعلى رواية النصب تكون الضمائر في

(منعتها، حمتها، جنبتها) الراجعة إلى الأدوات والآلات في محلِّ نصبٍ مفعولات أُوَل، و(القدميَّة، الأزليَّة، التكملة) مفعولات ثوانٍ للأفعال، و(منذ، قد، لولا) محلّها الرفع على الفاعليَّة. ومعنى الكلمة الأولى عند الشارح «أنَّ إطلاقَ لفظةِ (منذ) على الآلات والأدوات في مثل قولنا: هذه الآلاتُ وُجِدَتْ مُنْذُ كذا يَمْنَع كونَها قديمةً، إذ كان وضعُها لابتداءِ الزَّمانِ وكانت لإطلاقها عليها متعينة الابتداء، ولا شيءَ من القديم بمتعين الابتداء، فينتُجُ أنَّه لا شيءَ من هذه الأدوات والآلات بقديمٍ»[٢٩].

أمَّا معنى الكلمة الثانية (قد) فإنَّها «تُفِيدُ تَقْريبَ الماضي من الحالِ، فإطلاقُها عليها كما في قولك: قد وُجِدَتْ هذه الآلةُ وقتَ كذا، يَحْكُم بِقُرْبِها من الحال، وعدمِ أزليَّتها، ولا شيءَ من الأزليِّ بقريب من الحال، فلا شيءَ من هذه الآلاتِ بأزليٍّ»[٣٠]، فإطلاقُ لفظةِ (قد) على هذه الأدواتِ، والآلاتِ يمنعُها منْ أنْ تكونَ أزليةً.

والحال نفسُها بالنسبة إلى الكلمة الثالثة، إذ تجنَّب هذه الأدوات والآلات أنْ تكونَ كاملةً فـ«وضعُ (لولا) دالًّا على امتناع الشيء لوجود غيره، فإطلاقها عليها في مثلِ قولِك عندَ نظرِك إلى بعْضِ الآلاتِ المستحسنةِ، والخلقةِ العجيبةِ، والأذهان المتوقِّدة: ما أحسنَها، وأكملَها، لولا أنَّ فيها كذا، فيدلُّ بها على امتناعِ كمالِها، لوجود نقصانٍ فيها، فهي مانعةٌ لها من الكمالِ المطلقِ»[٣١].

أمَّا رواية رفع (القدميَّة، الأزليَّة، التكملة)، فوجَّهها البحرانيّ بأنْ تكونَ الضمائرُ المتَّصلةُ بالأفعالِ مفعولاتٍ أُوَلَ، و(منذ، قد، لولا) مفعولات ثوانيَ، وأنَّ (القدميَّة، الأزليَّة، التكملة) مرفوعاتٌ على الفاعلية، وتقديرُ المعنى: «أنَّ قدمَه تعالى، وأزليتَه، وكمالَه منعت الأدواتِ، والآلاتِ من إطلاق(منذ، و قد، و لولا) عليه سبحانه لِدَلالتِها على الحدوث، والابتداء المنافيَين، لقِدمه، وأزليَّته، وكماله»[٣٢]، وقد رجَّح البحرانيّ

رواية نصب (القدميَّة، الأزليَّة، التكملة) على أنَّها مفعولاتٌ ثوانٍ للأفعال؛ «لوجودها في نسخة الرضيِّ رضي الله عنه بِخَطِّه»[٣٣].

وتابعه حبيبُ اللهِ الخوئيّ في قولَيْه، فذَكَرَ أنَّ: «المرويَّ عن نسخة الرضي نصب (القدمَة، والتَّكملة، والأزليَّة) ومن بعض النسخ رفعُها، فعلى الرواية الأولى الضمائرُ المتَّصلةُ مفعولاتٌ أُوَلُ للأفعال الثلاثة، ولفظة (منذ، قد، لولا) في موضع الرفع على الفاعل، والمنصوبات الثلاثة مفعولات نائبة بالواسطة، وعلى الرِّوايةِ الثَّانيةِ، فارتفاعُ الأسماءِ الثلاثةِ على الفاعليَّةِ، والضمائرُ المتَّصلة مفاعيل أُوَل و(منذ، وقد، ولولا) مفاعيل ثوانٍ»[٣٤].

وتابعه عبَّاس الموسويّ أيضًا في ترجيحه وجهَ النصبِ، ناقلًا ما استدلَّ به البحرانيُّ بتمامِه[٣٥]. أمَّا التستري فلم يَرْتَضِ ما ذَكَرَه البحرانيُّ، وذهب مذهبًا مخالفًا، فَعَدَّ (القدميَّة، والأزليَّة، والتكملة) منصوباتٍ على نزع الخافِض، مستدركًا على أصحابِ المعجماتِ أنَّ الأفعالَ الثلاثةَ (منع، حمى، جنَّب) تتعدَّى إلى مفعولَينِ: الأوَّلُ منهما مفعولٌ صريحٌ، وتتعدَّى إلى الثاني بواسطة (عن) أو (مِن)، وليست هذه التعدية في المعجمات، ولذا أعربَ (منذ، وقد، ولولا) الواردة في قول الإمام عليه السلام بدل بعضٍ من كلٍّ من الضمائر المتَّصلة في (منعتها، وحمتها، وجنّبْتها)، ودليلُه على ذلك أنَّ الأدوات والآلات المذكورة هي نفسها (منذ، وقد، و لولا) وغير ذلك، فيصحُّ القول بإبدال هذه الأدوات من الضمائر المتَّصلة بالأفعال؛ لأنَّ الأدوات والآلات عبارة عن (منذ، وقد، ولولا)[٣٦].

ويبدو أنَّ ترجيح البحرانيِّ رواية نصبِ الأسماءِ الثلاثةِ (القدميَّة، والأزليَّة، والتكملة)، ورفع (منذ، وقد، ولولا) على الفاعليَّة أولى بالقبول؛ نظرًا لما استدلَّ به البحرانيُّ بأنَّ روايةَ النصبِ وردت في نسخة الشريف الرضيّ بخطِّه، ويعضُدُها ما رُوِي

في بعض المصادر من أنَّ تتمَّة خطبة الإمام عليه السلام: «**ولا تُغَيِّبُه مذ، ولا تُدْنيه قد، ولا تَحْجُبُه لعلَّ، و لا تُوقِّتُه متى، ولا تَشْمله حين، ولا تُقارنُه مع**»(٣٧)، فظهر منها أنَّ هذه الأدوات، والتي قبلها (منذ، ولولا) هي الفواعل، والذي يذكر بعدها شأنه النصب على أنَّه مفعولٌ به، على معنى أنَّ هذه الأدوات التي ذكرت إنَّما تُعيِّن الحدَّ لأنفسِها من الممكنات، وتشير إلى نظائرها من المخلوقات، ولا يُمْكِنُ أنْ تحدَّ الباري تعالى، وتشير إليه جلَّ وعلَا. ولأنَّ إعراب هذه الأدوات فاعلًا أرجح من كونها بدلًا- كما ذهب إليه التستريّ- لمناسبة معنى أن تكون لفظة (منذ) منعت الآلات والأدوات من أن يصفها العقلاء بالقدم؛ لعلمهم بابتدائها جميعها، والقديم ما لا أوَّلَ لوجوده، على حين تقتضي (منذ) الابتداء فينافي مدلولها القدم، فيقال: منذ كان كذا والمعنى من الوقت المعنيّ، فيكون إطلاق لفظة (منذ) على الآلات والأدوات مانعًا من كونها قديمة، وكذلك منعت (قد) الآلات والأدوات من أن توصَف بالأزلية؛ لأنَّ (قد) تقرِّب الماضي من الحال، فيقال: قد قام، لمن كان قيامُه قريبًا من حال الإخبار عنه بذلك، أو التردد في الحاضر، فيقال: زيدٌ قد يُعْطِي، وقد يَمْنَعُ. وهذه المعاني تنافي الأزليَّة؛ لأنَّ الأزليَّ لا يصحُّ منه ذلك؛ لأنَّه قديمٌ لا بدايةَ له، وكذلك منعت (لولا) الآلات والأدوات أن توصف بالكمال؛ لأنَّ مدلولها ينافي الكمال، فهي تدلُّ على كونِ الشيءِ معلَّقًا بغيرِه، إذ وُضِعَت لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه(٣٨).

٥. **في قوله عليه السلام في فضل الدين**: «**وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إِلَى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ ثُمَّ لَا جَبْرَئِيلُ وَلَا مِيكَائِيلُ وَلَا مُهَاجِرُونَ وَلَا أَنْصَارٌ يَنْصُرُونَكُمْ**»(٣٩).

لـمَّا وقف البحرانيّ على قوله عليه السلام: «**لا جبرئيل ولا ميكائيل ولا مهاجرون ولا أنصار**»، رجَّح رواية رفع هذه المعطوفات على رواية النصب، ورفع هذه الأسماء عنده على أنَّها مبتدآتٌ أخبارها محذوفة، و(لا) مهملة، كما أُهمِلَتْ في أحد أوجه إعراب

(لا حـولَ ولا قوَّة إلَّا بـالله)[٤٠]، والمعنى عنـده أنَّ «عدَّهم نـصرةُ الملائكة والمهاجرين والأنصـار لهم؛ إمَّا لأنَّ النصرة كانت مخصوصة بوجود الرسـول والاجتماع على طاعته وقـد زالت بفقده، أو لأنَّها مشروطـة بالاجتماع على الدِّين والذبِّ عنه، وإذا التجأوا إلى غيره، وحاربهم الكفّار لم يكنْ لهم ناصرٌ من الملائكة، لعدم اجتماعهم على الدِّين ولا من المهاجرين والأنصار لفقدهم»[٤١].

والبحـرانيّ برأيه هـذا خالف جملـةً من الشرَّاح الذيـن رجَّحوا روايـة النصب في هـذه المعطوفات، إذ اعتدَّ ابنُ أبي الحديد برواية النصب، وجوّز مجيء اسـم (لا) النافية للجنس معَرفةً مؤولةً بنكرة، مستشـهدًا بما ورد في كتب النحو من شـواهد تعضد مثله، كقولهم: «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[٤٢]، وقول الراجز[٤٣]:

* لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لِـلْـمَـطِـيِّ *

وتابعـه في ذلك حبيبُ الله الخوئيّ، فأوَّل مجيء اسـم (لا) النافية للجنس معرفةً بما أوَّلَـه به النحويُّـون[٤٤]، فذكر أنَّ ذلك جائز في: «العَلَمِ المُشْـتَهِرِ ببعـضِ الخِلالِ فيُؤوَّلُ بنكـرة فينتصـبُ ويُنْـزَعُ منـه لامُ التَّعريـفِ إن كان فيه، نحو: (لا حَسَـنَ) في الحسـنِ البـصريِّ، و(لا صَعَـقَ) في الصَّعَـقِ، أو في ما أُضِيفَ إليه نحو: لا امـرءَ قَيْسٍ، و لا ابنَ زُبَـيْرٍ، و لتأويلِهِ بالمُنكَّرِ وجهـانِ: إمَّا أنْ يقدَّرَ مُضافٌ هو(مِثْـلَ) فلا يتعرَّف بالإضافة؛ لتوغُّله في الإبهام، وإمَّا أنْ يُجْعَلَ العلمُ لاشـتهاره بتلك الخلَّة كأنَّه اسـمُ جِنْسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى»[٤٥].

وأيَّـدَ التسـتريّ ما ذهب إليـه ابن أبي الحديـد والخوئيّ، مـع اعترافه بـأنَّ الرواية المشـهورة بالرفـع كما رواها البحـرانيّ، قال: «قولُـه عليه السلام: (ولا مهاجـرون ولا أنصار)، بـلا لام، دون أن يقولَ: ولا المهاجرون ولا الأنصار، دليـلٌ على إرادة العموم بجبرئيل

وميكائيل، كقولهم: (ولا أبا حسن)، دون أنْ يقولوا: ولا أبا الحسن، ولا فَرْقَ بين روايةِ الرَّفْعِ و النَّصْبِ في المعنى مع تكرار لا، مع أنَّ الرواية المشهورة الرفع، كما في ابن ميثم الَّذي نسخته بخطِّ المصنِّف»(٤٦).

والباحث يركن إلى رأي البحرانيِّ في هذه المسألة، إذ إنَّ رفعَ الأسماء الأربعة دليلٌ على تخصيص مدلولها بالملَكَينِ المعروفَينِ (جبرائيل، وميكائيل) والفريقَينِ المعروفَينِ بنصرتهما اللهَ ورسولَه (المهاجرون، والأنصار)، وفي ذلك تنبيهٌ على فضيلة هذه الأسماء المذكورة، فيكون كلامُه عليه السلام في مدحهم وإظهار فضيلتهم، وعونهم أهل الحقِّ، على وَفْقِ ما مدَحَهم به القرآن الكريم في مواضعَ كثيرةٍ منه، ويعضد وجه الرفع أنَّ الروايةَ المكتوبة بخطِّ الشريف الرضي قد رُوِيَت بالرفع، والرواية الموثوق بها أولى.

٦. في قول الإمام عليه السلام يصف المتَّقين: «فَهُمْ والجنَّةُ كَمَن قد رآها، فَهُمْ فيها مُنَعَّمُون، وهُم والنارُ كمن قدْ رآها، فهم فيها مُعذَّبون»(٤٧).

وردت روايَتان في (الجنَّة والنار) هما الرفع والنصب، وقد رجَّح البحرانيّ وجه الرفع على أنَّ اللفظَين معطوَفان على ضمير الجمع (هم)، ووجَّه دلالته على أنَّ في الرفع «إشارة إلى أنَّ العارف وإن كان في الدنيا بجسده فهو في مشاهدته بعين بصيرة لأحوال الجنَّة وسعادتها وأحوال النار وشقاوتها كالذين شاهدوا الجنَّة بعين حبِّهم، وتنعَّموا فيها، وكالذين شاهدوا النار وعُذِّبوا فيها، وهي مرتبة عين اليقين. فحسب هذه المرتبة كانت شدَّة شوقهم الى الجنَّة، وشدَّة خوفهم من النار»(٤٨). والإنسان إذا طال فكره في شيْء ارتسم ذلك الشيء في نفسه حتَّى كأنَّه حَسَّه بإحدى حواسِّه(٤٩).

واستحسن بعض الشرَّاح هذا الوجه، ففيه تكون الجملة الاسميَّة دالَّة على الثبات والاستقرار على معنى: «أنَّ رجاءهم لثواب الجنَّة لاستقراره وثباته بدرجة

ثـواب من دخل الجنَّة ورآهـا وتنعَّم فيها... وخوفهم من عـذاب الله بمنزلة خوف من رأى جهنـم وعُـذِّب فيها»[٥٠]، فكأنّهم «حصـل لهم من العلوم اليقينيـة ما يجري مجرى الضروريَّة»[٥١].

وأمَّا نصب (الجنة والنار)، فخرَّجه ابن أبي الحديد على أنَّ الواو للمعية، وأنَّ (الجنَّة والنـار) منصوبان عـلى المفعول معه، وأنَّ خبر المبتدأ هو شـبه الجملة: (كمن قد رآها)، واستحسن ابن أبي الحديد هذا الوجه، من دون أن يذكر أدلَّته لذلك[٥٢].

والظاهر أنَّ وجه الرفع الذي رجَّحه البحرانيّ وغيره من الشرَّاح أولى؛ لقرب معنى العطـف وظهور معناه الذي بيَّنه البحرانيّ والشرَّاح، وتوافُقه مع المناسـبة التي قيل فيها النصّ، ذلك أنَّ وصف المتَّقين يستوجب إظهار الحدث ثابتًا مستمرًّا في عالم الدنيا وعالم الآخرة، فكأنَّه عندهم حدث واحد لا اختلاف في ماهيَّته.

وبمثـل هـذا التوجيـه، خرَّج البحـرانيّ نصًّـا آخـر، في الغرض نفسـه، إذ يصف الإمام عليه السلام المتَّقين بوصف آخر، فيقول فيهم: «**صَبَرُوا أَيَّامًا قَصِيْرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةً طَوِيْلَةً. تِجَـارَةٌ مُرْبِحَـةٌ يَسَّرَهَا لَـهُمْ رَبُّهُـمْ**»[٥٣]، إذ اقتصر البحرانيّ على روايـة الرفع في (تِجَارَةٌ)، والتقديـر: تجارتهم تجارة مربحة، فحذف المبتدأ، واستحسـنها؛ لدلالة الرفع على معنى الثبـات والاسـتقرار على العمـل الصالح، وبـيَّن أنَّ الإمام عليه السلام: «استعار لفظ التجارة لأعمالهـم الصالحة وامتثـال أوامر الله، ووجه المشـابهة كونهـم متعوِّضين بمتـاع الدنيا وبحركاتهم في العبادة متاع الآخرة، ورشـح بلفظ الربح؛ لأفضليَّة متاع الآخرة وزيادته في النفاسة على ما تركوه»[٥٤].

عـلى أنَّ الشرَّاح ذكروا رواية نصـب (تجارة)، ووجَّهها الراوندي على أربعة أوجه، هـي: «إمَّا البدل مـن الراحة، وإمَّا النصب على المدح، وإمَّا عـلى الحال، وإمَّا على تقدير

اتَّجروا، ونصب المصدر مع حذف فعله كثير في الكلام»[٥٥]. ووجَّه ابن أبي الحديد نصب (تجارة)على أنَّها مصدر محذوف الفعل، ووافقه الخوئيّ[٥٦]. وجوَّز الكيدريّ ما احتمله الراونديّ إلَّا تجويزه إعراب (تجارة) بدلًا من (راحة)، فهذا الوجه «ليس بالقوي؛ لأنَّ التجارة المربحة ليست بنفس الراحة، وإنَّما صبرهم المستعقب لتلك الراحة هي التجارة»[٥٧]. وزاد على ما ذكر الراونديّ أن تكون تجارة منصوبة بفعل مضمر يفسِّره ما بعده، أي: يسَّر لهم ربُّهم تجارة[٥٨].

والراجح رفع (تجارة)؛ لِما في الجملة الاسميَّة من دلالة على اللزوم والثبات والاستقرار على العمل الصالح، فيكون عمل الإنسان في الدنيا في حكم التجارة، إذ يعمل هنا ويأخذ هناك. أمَّا النصب ففي جميع وجوهه يدلُّ على زوال العمل الصالح، وعدم استقرارهم عليه بلحاظ الفعل المَقدَّر مع نصب تجارة، سواء كان مقدَّمًا أم مؤخَّرًا.

٧. في قول الإمام عليه السلام في عهد له إلى بعض عماله، وقد بعثه على الصدقة: «**وإنَّا مُوَفُّوك حقَّك، فَوَفِّهِمْ حُقُوْقَهم، وإلَّا تفعلْ فإنَّك من أكْثر النَّاسِ خُصُومًا يومَ القيامةِ، وبُؤْسًا لِمَنْ خَصْمُهُ عندَ اللهِ الفقراءُ والمساكينُ...**»[٥٩].

اختلف الشرَّاح في رسم اللفظ (بُؤسًا)، وتبعه اختلافهم في إعرابه، وما ترتَّب عليه من اتِّساع في الدلالة النحويَّة، إذ ذهب الراونديّ إلى أن اللفظة منوَّنة، والبؤس مصدر بمعنى الشدَّة، وقد نُكِّر ونُصِب في هذا الموضع على المصدريَّة[٦٠].

وتبعه في ذلك البحرانيّ، فروى اللفظة بالنصب والتنوين، وأعربها منصوبة على المصدريَّة، ورأى أنَّ ذلك هو المناسب لمقتضى كلام الإمام عليه السلام؛ ذلك أنَّه «في معرض التهديد والتنفير له عن ظلمهم، والاستبداد عليهم بشيءٍ من الصدقة»[٦١].

وأيَّد الشارحون اللاحقون ما ذكره البحرانيّ، مستدلِّين بما خطَّه الرضيّ بيده من كتابة اللفظة بالألف لا بالياء، كما في نسخة البحراني (بؤسًا)، ممَّا يكشف عن ثقتهم بنسخة البحرانيّ، وأنَّها نسخة المصنِّف نفسها، فضلًا عن أنَّ استدلال الراونديّ والبحرانيّ مطابق لما في العربيَّة، إذ تُنصب (بؤسًا) على المصدر، كما يقال: سُحْقًا لكَ، ويقال: بئسَ الرجلُ يبأسُ بُؤْسًا، أي: اشتدَّت حاجتُه، فهو بائسٌ، فكأنَّ (بُؤسًا) بمعنى: (فُقرًا، وسُوءًا)[٦٢].

على حين ذهب ابن أبي الحديد إلى أنَّ اللفظة ترسم مقصورةً (بُؤْسَى)، وأنَّها ممنوعة من الصرف. وأنكر على الراونديّ تنوينها؛ لأنَّها لفظة مؤنَّثة، بوزن فُعْلَى، مثل: فُضْلَى، ونُعْمَى وطُوْبَى، يُقال: بُؤسَى لفلانٍ[٦٣]، واستدلَّ بقول البحتريّ[٦٤]:

أرى الحِلْمَ بُؤْسَى لِلفَتَى في حَياتِهِ
ولا عَيْشَ إلَّا ما حَبَاكَ بِهِ الجَهْلُ

وضعَّف بعضهم الاستدلال بالشعر الذي ساقه ابن أبي الحديد، بالأدلَّة الآتية[٦٥]:

١. إنَّه يجوِّز في (بُؤسَى) الوارد في البيت أن يكون أصله (بؤسًا) بالتنوين، إذ يستقيم الوزن بأيٍّ منهما.

٢. إنَّ الشعر لشاعر مولَّد، ممَّا يضعف الاستشهاد به.

٣. إخراج اللفظة على النصب على المصدر أعمُّ وأوسعُ من إخراجها على أنَّها اسم مؤنَّث ممنوع من الصَّرف.

٤. إنَّ الكثير في (بُؤسَى) أن تُعرَّف كما في معجمات اللغة، ولم يُعلَم استعمالها نكرة[٦٦].

خلاصة البحث

وصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. كانت عناية البحرانيّ في شرح النهج بإيراد اختلافات الروايات اللغويَّة الواردة في التركيب المنتظم لنصوص كلام الإمام عليّ عليه السلام ظاهرةً، وقد اجتهد في التوفيق بين الروايات وتخريجها على أوجه في العربيَّة مقبولة، وترجيح بعضها على بعض.

٢. من الأدلَّة العلميَّة المعتبرة التي وردت عند البحرانيّ في ترجيح رواية لغويَّة على أُخرى، أنَّ الرواية الراجحة واردة في النسخة الخطيَّة للشريف الرضيّ، من ذلك ترجيحه نصب الأسماء (القدميَّة، الأزليَّة، التكملة) مفعولات ثوانٍ للأفعال، في قول الإمام عليه السلام: «**لَا يُشْمَلُ بِحَدٍّ، وَلَا يُحْسَبُ بِعَدٍّ، وَإِنَّمَا تَحُدُّ الأَدَوَاتُ أَنْفُسَهَا، وتُشِيرُ الآلاَتُ إِلَى نَظَائِرِهَا، مَنَعَتْهَا (مُنْذُ) القِدَمِيَّةَ، وَحَمَتْهَا (قَد) الأَزَلِيَّةَ، وَجَنَّبَتْهَا (لَوْلَا) التَّكْمِلَةَ**»، ورفع (منذ، وقد، ولولا) على الفاعليَّة.

٣. اعتمد الشرَّاح المتأخِّرون على ما ورد في نسخة البحرانيّ في شرح النهج، وتابعوه في ترجيح الروايات، مستدلِّين بأنَّ نسخته هي نسخة المصنِّف نفسها، من ذلك ما أيَّده به الشارحون في رواية (بُؤْسًا) بالألف منوَّنةً، في قول الإمام عليه السلام: «**وإنَّا مُوَفُّوك حقَّك، فَوَفِّهِمْ حُقُوْقَهم، وإلَّا تفعلْ فإنَّك من أكْثر النَّاسِ خُصُومًا يومَ القيامةِ، وبُؤْسًا لِمَنْ خَصْمُهُ عندَ اللهِ الفقراءُ والمساكينُ**»، مستدلِّين بما خطَّه

الرضيّ بيده من كتابة اللفظة بالألف لا بالياء، كما في نسخة البحرانيّ (بؤسًا)، ممَّا يكشف عن ثقتهم بنسخة البحرانيّ، وأنَّها نسخة المصنِّف نفسها.

٤. ظهر اعتداد البحرانيّ بالدلالة النحويَّة، وما يقتضيه المقام من كلام، جليًّا في اعتماده روايةً لغويَّة وتضعيف أخرى، من ذلك أنَّه خالف جملةً من الشرَّاح الذين رجَّحوا رواية نصب (جبرئيل، وميكائيل، ومهاجرون، وأنصار) في قول الإمام عليه السلام: «وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إِلَى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ، ثُمَّ لَا جَبْرَئِيلُ وَلَا مِيكَائِيلُ وَلَا مُهَاجِرُونَ وَلَا أَنْصَارٌ يَنْصُرُونَكُمْ»، معتدًّا برواية رفع هذه الأسماء الأربعة على أنَّها مبتدآتٌ أخبارها محذوفة، مستدلًّا بأنَّ رفعَ هذه الأسماء الأربعة فيه تخصيص مدلولها بالملَكَينِ المعروفَينِ (جبرائيل، وميكائيل) والفريقَينِ المعروفَينِ بنصرتهما اللهَ ورسولَه (المهاجرون، والأنصار)، وفي ذلك تنبيهٌ على فضيلة هذه الأسماء المذكورة، فيكون كلامُه عليه السلام، في مدحهم وإظهار فضيلتهم، وعونهم أهل الحقِّ، على وَفْقِ ما مدَحَهم به القرآن الكريم في مواضعَ كثيرةٍ منه.

ونلحظ أيضًا أنَّه قد يعتدُّ بالرواية غير المشهورة عند الشرَّاح، تغليبًا لدلالتها المناسِبة للنصِّ، من ذلك اعتماده رواية نصب لفظة (ادلهام) على الرواية المشهورة بالرفع، في قول للإمام عليه السلام يصف خلق الكواكب: «جَعَلَ نُجُومَها أعلامًا يَستدِلُّ بها الحيرانُ في مُختَلَفِ فِجَاجِ الأقطارِ. لم يمنعْ ضوءَ نورِها ادلهامُ سُجُفِ اللَّيلِ المُظلمِ، ولا استطاعت جلابيبُ سوادِ الحنادسِ أنْ تَرُدَّ ما شاعَ في السَّماواتِ من تلألؤ نورِ القمرِ»[٦٧]، وإنَّما اعتدَّ بالنصب هنا؛ لأنَّه يلزم منه مقابلة بين الضياء والظلام.

٥. كان للباحث وقفات مع آراء العلماء، في محاولةٍ للإدلاء برأيٍ مستقلٍّ، أو ترجيح رأي على آخر، بحسب ما توافر له من أدلَّة علميَّة.

هوامش البحث

(١) نهج البلاغة: المقدِّمة ١٣.

(٢) المصدر نفسه: (الخطبة ٥٨) ٩٧-٩٨.

(٣) المصدر نفسه: (الخطبة ٥٨) ٩٨.

(٤) ينظر: تمام نهج البلاغة ١/ ٣٩.

(٥) ينظر: أنوار البدرين ٦٢، وتأسيس الشيعة ١/ ٦٩، وأعيان الشيعة ١/ ١٦٦، ومعجم رجال الحديث ١٩/ ٩٤.

(٦) ينظر على سبيل التمثيل: ١/ ٢٤٧، ٢٥٣، ٤٣٠، و ٢/ ٣٢، ١٠، ٣٧، ٧٥، و ٣/ ١٢٤، ١٨٢، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٥٥، ٢٧٧، ٣٤٩، و ٤/ ١١٠، ١٥٧، ١٦٢، ١٩٦، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٠، و ٥/ ١٣، ٢٩، ٧٨، ١٠٠، ١٠٧، ١٣٩، ٢٣٢، ٢٥٣، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣١٥.

(٧) ينظر: بهج الصباغة ٢/ ١٤٢، و٥/ ١٠، ١٢/ ٢٠٣.

(٨) نهج البلاغة (الخطبة ١) ٢٤.

(٩) شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ١/ ٢٧٧.

(١٠) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١/ ١٢٠.

(١١) منهاج البراعة ٢/ ١٧٧.

(١٢) سورة البقرة، من الآية ٦٨.

(١٣) ديوانه ٢١.

(١٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليَّات ١٦-١٧، وشرح القصائد التسع المشهورات ٩٩.

(١٥) ينظر: منهاج البراعة (الخوئيّ) ٢/ ١٧٧.

(١٦) بهج الصباغة ١/ ٥١.

(١٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٧) ٤٤.

(١٨) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١/ ٢٨٧، ومنهاج البراعة (الخوئيّ) ١/ ٥١٢.

(١٩) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ١/ ٥١٢.

(٢٠) ينظر: منهاج البراعة (الخوئيّ) ٣/ ٢٥٠.

(٢١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٤٣، والأصول في النحو ٢/ ٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٠.

(٢٢) نهج البلاغة (الخطبة ١٨٢) ٣٢٨.

(٢٣) شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ٣/ ٣٥٩.

(٢٤) منهاج البراعة (الراونديّ) ٢/ ٢٧٨.

(٢٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٠/ ٨٦.

(٢٦) معارج نهج البلاغة ٣٠٢.

(٢٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٨٦) ٣٦٦.

(٢٨) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ٤/ ١٨٣.

(٢٩) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.

(٣٠) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.

(٣١) شرح نهج البلاغة ٤/ ١٨٣.

(٣٢) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.

(٣٣) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.

(٣٤) منهاج البراعة (الخوئيّ) ١١/ ٦٠.

(٣٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (الموسويّ) ٢/ ٢٨٩.

(٣٦) ينظر: بهج الصباغة ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧.

(٣٧) تحف العقول عن آل الرسول ٦١.

(٣٨) ينظر: منهاج البراعة (الخوئيّ) ١١/ ٦٠-٦١، وشرح نهج البلاغة (الموسويّ) ٢/ ٢٨٩.

(٣٩) نهج البلاغة (الخطبة ١٩٢) ٤٠٤.

(٤٠) ينظر: ارتشاف الضَّرب ٣/ ١٣١١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩٩.

(٤١) شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ٤/ ٣٥٥.

(٤٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ١/ ٢٧٦، والأصول في النحو ١/ ١٥٢.

(٤٣) رجز غير منسوب، من شواهد: كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول في النحو ١/ ٣٨٢.

(٤٤) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٨٣، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ٦٧١.

(٤٥) منهاج البراعة (الخوئيّ) ١٣/ ١٨٢.
(٤٦) بهج الصباغة ٤/ ٢٩٠.
(٤٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٩٣) ٣٨١.
(٤٨) شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ٣/ ٣٨٧.
(٤٩) ينظر: توضيح نهج البلاغة ٣/ ٢٤٦.
(٥٠) منهاج البراعة (الخوئيّ) ٢/ ١٣٣.
(٥١) حدائق الحقائق ٢/ ١٣٣.
(٥٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٠/ ١٤٢.
(٥٣) نهج البلاغة: (الخطبة ١٩٣) ٣٨١.
(٥٤) شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ٣/ ٣٨٨.
(٥٥) منهاج البراعة (الراونديّ) ٢/ ٢٧٧.
(٥٦) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٠/ ١٤٢، ومنهاج البراعة (الخوئيّ) ١٢/ ١١٣
(٥٧) حدائق الحقائق ٢/ ١٣٣.
(٥٨) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١٣٣.
(٥٩) نهج البلاغة (رسالة ٢٦) ٤٨٥.
(٦٠) ينظر: منهاج البراعة (الراونديّ) ٣/ ٦١.
(٦١) شرح نهج البلاغة (البحرانيّ) ٤/ ٤١٨.
(٦٢) ينظر: منهاج البراعة (الخوئيّ) ١٩/ ٣٨، وبهج الصباغة ٦/ ٥٨٦، وتوضيح نهج البلاغة ٤/ ٢١.
(٦٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٥/ ١٦٠.
(٦٤) ديوانه ١/ ١٦١٦.
(٦٥) ينظر: بهج الصباغة ٦/ ٥٨٦.
(٦٦) ينظر: الصحاح (بأس) ٣/ ٩٠٧، والقاموس المحيط (بأس) ٥٣٢.
(٦٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٨٢) ٣٢٨.

مصادر البحث ومراجعه

* القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أبو حيَّان النحويّ (أثير الدين محمَّد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمَّد، ومراجعة د. رمضان عبد التوَّاب، نشر مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢. الأصول في النحو: ابن السرَّاج (أبو بكر محمَّد بن سهل ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٣. أعيان الشيعة: محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ)، دار التعارف، بيروت، د.ت.

٤. أنوار البدرَين في تراجم علماء القطيف والإحساء والبحرين: البلاديّ (عليّ ابن حسن ت ١٣٤٠هـ)، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٧٧هـ.

٥. بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: التستريّ (محمَّد تقي بن كاظم ت ١٤١٥هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران، د.ت.

٦. تأسيس الشيعة: حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ) شركة النشر والطباعة العراقيَّة المحدودة، العراق، د.ت.

٧. تحف العقول عن آل الرسول: الحرَّانيّ (الحسن بن عليّ بن شعبة ت ٣٣٦هـ)، دار المرتضى، بيروت، د.ت.

٨. حدائق الحقائق في فسر دقائق أفصح الخلائق: الكيدريّ (أبو الحسين محمَّد ابن الحسين ت ق ٦هـ)، تحقيق عزيز الله العطارديّ، طهران، ١٣٧٥ هـ.

٩. ديوان امرئ القيس: تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م

١٠. ديوان البحتريّ: تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٣م.

١١. سر صناعة الإعراب: ابن جنِّيّ (عثمان بن جنِّيّ ت ٣٩٢هـ)، دراسة تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

١٢. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

١٣. شرح الرضيّ على الكافية: الرضيّ الأستراباديّ (رضيّ الدين محمَّد بن الحسن ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
١٤. شرح القصائد التسع المشهورات: النحَّاس (أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ)، تحقيق أحمد خطَّاب عمر، سلسلة كتب التراث (٢٣)، العراق، ١٩٧٣م.
١٥. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليَّات: ابن الأنباريّ (أبو بكر محمَّد بن القاسم ت ٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط٦، ٢٠٠٥م.
١٦. شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد المعتزليّ (عزّ الدين عبد الحميد بن محمَّد ت ٦٥٦هـ) تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مؤسَّسة إسماعيليان، طبعة قم، د.ت.
١٧. شرح نهج البلاغة: البحرانيّ (كمال الدين ميثم بن عليّ بن ميثم ت ٦٧٩هـ)، مطبعة أنوار الهدى، طبعة قم، ط١، ١٤٢٧هـ.
١٨. شرح نهج البلاغة: عبَّاس الموسويّ، دار الرسول الأكرم، لبنان، ١٤١٨هـ.
١٩. الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيَّة): الجوهريّ (أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧م.
٢٠. القاموس المحيط: الفيروزآباديّ (مجد الدين محمَّد بن يعقوب ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسَّسة الرسالة، إشراف محمَّد نعيم العرقسوسيّ، نشر مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
٢١. معارج نهج البلاغة: البيهقيّ (عليّ بن أبي القاسم زيد بن محمَّد، فريد خراسان ت ٥٦٦هـ)، تحقيق محمَّد تقي دانش، مكتبة آية الله المرعشيّ، طبعة قم، ١٤٠٩هـ.
٢٢. معجم رجال الحديث: السيِّد أبو القاسم الخوئيّ (ت ١٤١٣هـ)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، د.ت.
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ (أبو محمَّد عبد الله ابن يوسف ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبد اللطيف محمَّد الخطيب، الكويت، د.ت.
٢٤. المقتضب: المبرِّد (أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٤ م.
٢٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الخوئيّ (حبيب الله بن السيِّد محمَّد الموسويّ ت١٣٢٤هـ)، تصحيح إبراهيم الميانجي، منشورات المكتبة الإسلاميَّة، طهران، ط٤، د.ت.
٢٦. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الراونديّ (قطب الدين سعيد بن هبة الله ت ٥٧٣هـ)، تحقيق عبد اللطيف الكوهكمريّ، مكتبة المرعشيّ، قم، ١٤٠٦هـ.
٢٧. نهج البلاغة: تحقيق د. صبحي الصالح، مطبعة وفا، إيران، قم، ١٤٢٩هـ.